

المحاضرة الأولى : نشأة النقود وتطورها

محتويات الفصل

- الفصل الأول : نشأة البنوك وتطورها
- مقدمة
- أولاً: نشأة وتطور النقود.
- ثانياً: وظائف النقود.
- ثالثاً: تعريف النقود.
- رابعاً: خصائص النقود وأنواعها.

مقدمة

- تعتبر النقود الوسيط الذي تتم عبره عمليات تحول ملكية شتى مكونات الثروة سواء كانت سلع استهلاكية أو أصول مادية ومالية استثمارية .
- وسعت حركة التجارة وتسارع نموها محلياً وعالمياً .
- رفعت كفاءة التبادل , التي تمثلت في انخفاض تكاليف المبادلات وسرعة إنجازها.
- السياسات والإجراءات النقدية ساهمت وتساهم في حل معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة , وفي مقدمتها مشكلتي التضخم النقدي وعدم الاستقرار الاقتصادي.
- كمية النقود المتاحة للاقتصاد تلعب دوراً مهماً في تحديد المستوى العام لأسعار السلع والخدمات .

نشأة وتطور النقود

بعد نمو الكفاءة الإنتاجية في المجتمعات البدائية وزيادة درجة التخصص وتطور وسائل المواصلات والاتصالات , انتقلت تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج المحدود لغرض الاكتفاء الذاتي , الى التخصص وتقسيم العمل والإنتاج بهدف تسويق الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي ومبادلاته مع المجتمعات الأخرى عبر التجارة الخارجية .

نظام المقايضة :

يقصد بنظام المقايضة التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية ويطلع عليه (نظام التبادل المباشر) التحول من الاكتفاء الذاتي الى التخصص جاء استجابة لاكتشاف هذه المجتمعات لما تتمتع به من مميزات نسبية في الإنتاج < الكفاءة في استغلال مواردها والتحسين في رفاهية أفرادها

مساوئ نظام المقايضة :

- (1) عدم توافق الرغبات
- (2) عدم وجود وحدة لقياس القيمة
- (3) تدني كفاءة التبادل
- (4) تعدد الأسعار النسبية للسلع

وظائف النقود

❖ وسيط للتبادل :

تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات . كما تم خفض تكاليف التبادل .

❖ مخزن للقيمة:

لا بد أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية او قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبياً (التضخم يتسبب في انخفاض قيمة النقود , أي انخفاض قوتها الشرائية)

❖ وحدة لقياس القيمة:

يمكن استخدام الوحدة النقدية لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى . كما تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات , وتكاليف عوامل الإنتاج , والحسابات القومية لمعرفة الناتج المحلي الإجمالي .

❖ معيار للمدفوعات الآجلة :

ابرام العقود لتسويق السلع على اساس التعاقدات الآجلة , يقتضي وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع . وقد اصبح ذلك ممكناً باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة .

تعريف النقود

❖ التعريف الوصفي للنقود عملياً غير مناسب إلا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين .

❖ التعريف الوظيفي للنقود بأنها أي شيء يمكن أن يؤدي وظائف النقود , شريطة ان يلقي قبولاً عاماً في التبادل بين افراد المجتمع .

خصائص النقود وأنواعها

خصائص النقود الجيدة:

- ❖ سهولة الحمل
- ❖ غير سريعة التلف
- ❖ قابلة للتجزئة
- ❖ ذات مواصفات موحدة
- ❖ سهولة التمييز

أنواع النقود :

- أولاً : تصنيف النقود حسب طبيعة المادة التي تصنع منها الى نقود سلعية ونقود رمزية .
- ثانياً : يمكن تقسيم النقود حسب الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كان البنك المركزي أو البنوك التجارية .
- ثالثاً : يمكن تقسيم النقود على اساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة.

أولاً النقود السلعية :

- ❖ هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود مثل القمح, العاج والذهب والفضة, والجلود وغيرها .
- ❖ الانواع الاساسية للنقود السلعية في النظام النقدية الحديثة هي المسكوكات التي كانت فيما مضى من المعادن النفيسة (قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة , او قاعدة المعدنين)

ثانياً النقود الرمزية :

- ❖ النوع الاول منها هو النقود الورقية , ولا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية , وانما تعزى قيمة العملة في هذه الحالة الى براءة قانون اصدارها الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط للتبادل .
- ❖ اما النوع الآخر فهو النقود المعدنية , وتكون قيمتها اضعاف قيمتها الذاتية عند صهرها وبيع المعدن المصنوعة منه .

ثالثاً النقود الائتمانية :

- تنقسم الودائع في البنوك الى ودايع اولية وودائع مشتقة
- 1. الودائع الأولية : فهي ناتجة عن ايداع نقدي او ايداع بشيك مسحوب على بنك آخر .
- 2. الودائع المشتقة : فهي ودايع ناتجة من نشاط البنك في تقديم (خلق الائتمان)

المحاضرة الثانية : النظم النقدية

محتويات الفصل

الفصل الثاني : النظم النقدية

مقدمة

اولاً: النظم النقدية

1- النظام السلعي

2- النظام النقدي القانوني (الورقي)

ثانياً: قاعدة الذهب والنظام النقدي والورقي معا .

مقدمة :

- يتركز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي واستقرار مستوى الاسعار .
- ويمكن التمييز بين نظامين اساسيين من النقدية هما : النظام السلعي (الذهب والفضة) , والنظام القانوني او الورقي .

قاعدة الذهب

تحدد قيمة العملة الوطنية ويتم ضمانها على اساس وزن ثابت من الذهب بحيث يمكن تحويلها الى ذهب في أي لحظة من البنك المركزي والذي يحتفظ باحتياطي من الذهب يكون مساوياً تقريباً لقيمة العملة المتداولة, كما لا تفرض الدولة اية قيود على بيع وشراء الذهب .

كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع اقطار العالم حتى أوائل الثلاثينات من القرن الماضي عندما قررت بريطانيا التخلي عن قاعدة الذهب في سنة 1931 , وتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1933 كما ان حدوث الكساد الكبير في اوروبا والولايات المتحدة , خلال الفترة 929 – 1933 قد دفع معظم الاقطار للتخلي عن قاعدة الذهب .

مزايا قاعدة الذهب :

- ❖ أولاً ميزة الأمان : غير أن محدودية الكميات المنتجة من الذهب , والتوسع الكبير الذي طرأ على حجم التجارة العالمية جعل كمية النقود التي تصدرها الدول والقابلة للتحويل للذهب تفوق كثيراً كمية الذهب الموجودة للاستبدال , مما أدى الى وقف العمل بهذا الالتزام , خاصة في اوقات الحروب والازمات الاقتصادية , وحتى لا يشكل مخزون الذهب قيلاً على التوسع في التجارة العالمية والالتزامات المالية الخارجية .
- ❖ ثانياً استقرار اسعار الصرف : عندما تكون دولة معينة على قاعدة الذهب فمعنى ذلك , أنها تكون ملزمة بشراء وبيع الذهب الى الجمهور مقابل النقود الورقية عند معدل ثابت , وكذلك السماح باستيراد وتصدير الذهب دون أي قيود . لذلك لا يتغير سعر الصرف تحت هذه الظروف الا في حدود ضيقة جداً .

مثال :

في امريكا وبريطانيا (1925-1931)
 جرام الذهب = 20,6 دولار = 4,25 جنية استرليني
 جرام الذهب = 480 حبة

20,6 دولار = 4,25 جنية
 1جنيه = 4,85 دولار , او 113 حبة من الذهب .

- ❖ ثالثاً ادارة النظام النقدي بصورة آلية : تتم علمية ادارة عرض النقود في ظل قاعدة الذهب بصورة آلية . فالتوسع والانكماش يحدثان آلياً وذلك لارتباطهما بحجم الاحتياطي من الذهب , الذي يحدده البنك المركزي . فاذا زاد هذا الاحتياطي زاد عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية . اما في حالة انخفاض الاحتياطي من الذهب , انخفض عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية . الا ان التغير في انتاج الذهب يستغرق وقتاً طويلاً فيكون من المتعذر معالجة التضخم او الانكماش بطريقة تلقائية خلال فترة زمنية قصيرة .

- ❖ رابعاً استقرار مستوى الاسعار : تتسم كمية الذهب الموجودة في العالم بالاستقرار النسبي , وذلك لان الزيادة السنوية في عرض الذهب تعتمد على الزيادة في كمية الذهب المستخرج , والتي تعتبر غير مرنة بحكم محدودية مناجم الذهب وكذلك ارتفاع تكاليف الانتاج . فارتفاع الاسعار يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وبالتالي انخفاض انتاج الذهب الذي يؤدي الى انخفاض احتياطي الذهب , ومن ثم انخفاض عرض النقود مما يحد من ارتفاع الاسعار . بينما يؤدي انخفاض الأسعار الى انخفاض التكاليف الذي يشجع على زيادة استخراج الذهب فيزيداد احتياطي الذهب ومن ثم يزداد عرض النقود مما يحد من انخفاض الاسعار .

أشكال قاعدة الذهب

1) قاعدة المسكوكات الذهبية:

من اقدم النظم الذهبية المعروفة وقد كانت تستخدم في النشاطات الاقتصادية الداخلية في القطر .

2) قاعدة السبائك الذهبية:

تحدد قيمة العملة الوطنية حسبى قاعدة السبائك الذهبية على اساس وزن ثابت من الذهب ويحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين . ويقتصر استخدامها على تسوية مدفوعات المبادلات الدولية .

3) نظام الصرف بالذهب :

طبقاً لنظام الصرف بالذهب تلتزم السلطة النقدية للدولة (البنك المركزي) بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية على ان يتم ربط العملة الوطنية بعملة اخرى اجنبية قابلة للتحويل الى الذهب وبعبارة اخرى , اتباع قاعدة الذهب بصورة غير مباشرة من خلال تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل الى الذهب .

قاعدة المعدنين :

تتحد قيمة العملة الوطنية على اساس وزن ثابت من معدنين هما :

الذهب والفضة وبالتالي فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل الى اي من المعدنين . وقد اتبع هذا النظام للاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقوداً سلعية , بالإضافة الى احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب او الفضة للقيام بعمل النقود .

وكان العمل بنظام المعدنين قبل نظام الذهب , الا أن نتائج استعمال قاعدة المعدنين لم تكون مرضية , وذلك بسبب أنه عندما تختلف القيمة السوقية لأي من المعدنين في التداول عن قيمتها القانونية , فإن المعدن الذي تكون قيمته السوقية منخفضة سيصبح وسيلة التداول الرئيسية , بينما يكتنز المعدن الذي تكون قيمته السوقية اعلى من قيمته النقدية او يصهر او يصدر الى الخارج وبالتالي سيختفي من التداول . اي ان النقود الرخيصة تطرد النقود الثمينة من التداول .

النظام النقدي القانوني (الورقي) :

في هذا النظام لا تكون للنقود قيمة سلعية او مرتبطة بالذهب او بأي سلعة اخرى , وانما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها , وتعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل الى ذهب او اي سلعة اخرى , وتتم ادارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي الذي يحدد كمية الإصدار من النقود دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من ذهب , بل حسب الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها .

قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً

لقد اثبتت التجربة العملية ان النظام النقدي الورقي افضل كثيرا من قاعدة الذهب وذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة اكبر في ادارة عرض النقد داخل الدولة , كما انها لا تكون بحاجة الى تحديد كمية النقود المتداولة على اساس كمية الاحتياطي الذهبي . الا ان عدم الاستقرار في اسعار الصرف قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال الى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً

المحاضرة الثالثة: البنوك التجارية التقليدية

محتويات الفصل

- الفصل الثامن: البنوك التجارية التقليدية
- أولاً: نشأة البنوك التجارية
- ثانياً: تعريف البنوك التجارية
- ثالثاً: وظائف البنوك التجارية
- رابعاً: عملية خلق النقود
 - البنوك وعرض النقود
 - عملية خلق النقود
 - البنوك والاستقرار الاقتصادي

نشأة البنوك التجارية

- تخصص التجار والصياغ في القرون الوسطى بتقديم خدمات الصرافة إذ كانوا يستودعون السبائك والمسكوكات من التجار والأفراد ويحررون إيصالات للمودعين تتضمن تفاصيل الودائع والتعهد بتسليمها عند الطلب نظير عمولة معينة.
- اكتشف الصاغة أن متوسط السحوبات اليومية أقل من حجم الودائع فأصدروا إيصالات قابلة للتداول تزيد قيمتها على ما يحتفظون به من ذهب حتى تطور عمل الصاغة (الوسطاء) فأصدروا إيصالات قابلة للتداول كالنقود الورقية، ثم أصدروا إيصالات تفوق قيمتها ما يحتفظون به من سبائك (كالنقود الائتمانية).

تعريف البنوك التجارية

مؤسسات مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

وأبرز مهامها: ضخ المدخرات الوطنية في الاقتصاد على شكل قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية لوحدات العجز، التي ترغب في إنفاق ما يزيد على دخولها

وظائف البنوك التجارية

(1) قبول الودائع:

تمثل ودائع العملاء أهم مصادر أرصدة البنك أو المكون الرئيس في جانب المطلوبات أو الخصوم في ميزانية البنك التجاري، وتتكون هذه الودائع من ثلاثة أنواع هي: ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، وودائع لأجل (استثمارية)، وودائع ادخارية.

إن مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية، وخاصة الودائع طويلة الأجل، يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

(2) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية:

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية.

وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل المشروعات طويلة الأجل وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها وضخامة الأموال المطلوبة لتمويلها، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تقوم بهذا الدور.

(3) خصم الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي عبارة عن أدوات مديونية تصدرها الشركات الكبيرة التي تتميز بسمعة ائتمانية جيدة، بغرض الحصول على التمويل قصير الأجل من الشركات والمؤسسات المالية والأفراد، مباشرة بدلاً عن الاقتراض من البنوك بهدف خفض تكاليف التمويل. ويتعهد الطرف الذي أصدر الورقة التجارية بسداد قيمتها للدائن، عند موعد استحقاقها بالإضافة إلى العائد والذي يحدده سعر الفائدة.

وبما أن الأوراق التجارية تعتبر أيضاً أداة ملكية أو استثمارية بالنسبة لحاملها من الأفراد والشركات، فإن بإستطاعتهم اللجوء إلى البنوك التجارية لخصم هذه الأوراق، أي الحصول على قيمتها الحالية قبل تاريخ استحقاقها. وتعد عملية الخصم هذه بمثابة قيام البنوك التجارية بمنح قروض قصيرة الأجل لحاملي هذه الأوراق بضمان قيمة الأوراق التجارية. حيث تحصل البنوك على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي تحصل عليه البنوك ويطلق علي هذا العائد سعر الخصم، وهو يقارب عادة سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك علي القروض قصيرة الأجل.

(4) إصدار خطابات الضمان:

هو تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين نيابة عن عميله إلى الجهة المستفيدة عند الطلب، في حالة عدم قيام العميل بالإيفاء بالتزاماته المالية للجهة المعنية.

وتقوم المؤسسات الحكومية عادة بطلب هذه الضمانات من المشاركين في المناقصات العامة لتنفيذ مشروعات معينة وذلك لضمان جدية المشاركين في هذه المناقصات و لضمان من رست عليه المناقصة بالإيفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه الجهة المستفيدة وبدلاً من قيام الشركات بتقديم تأمينات نقدية وتجميد مبالغ كبيرة لدى الحكومة، تقدم البنوك التجارية خطابات ضمان إلى هذه المؤسسات.

(5) إصدار خطابات الاعتماد :

يعتبر خطاب الاعتماد من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية في عمليات التجارة الخارجية، و يعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي، مباشرة أو عن طريق مراسله في بلد المصدر، عند وصول مستندات الشحن والتأمين، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي.

*الخدمات الأخرى للبنوك

- ((6 إصدار دفاتر شيكات
- ((7 إصدار الشيكات السياحية
- ((8 القيام بمهام الوكالة
- ((9 إصدار النشرات والتقارير الاقتصادية

عملية خلق النقود

البنوك التجارية وعرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين. وتؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي بتأثيرها على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض.

تستخدم البنوك المركزية مقاييس عرض النقود المختلفة وفقاً لمكوناتها في تعريف

$$M_1 = C + D$$

النقود، هي:

$$M_2 = M_1 + SD_{SR}$$

$$M_3 = M_2 + SD_{LR}$$

حيث أن: (C) النقد المتداول خارج البنوك، (D) الودائع تحت الطلب، (SD_{SR}) وودائع

ادخارية قصيرة الأجل، (SD_{LR}) وودائع ادخارية طويلة الأجل.

عملية خلق النقود:

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني. ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل أربعة افتراضات:

أولاً: أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.

ثانياً: التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي. (ولنفترض أنها 5% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطات إضافية أخرى.

ثالثاً: تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل، الذي تتساوي عنده الاحتياطات الكلية والاحتياطات القانونية وتكون الاحتياطات الفائضة مساوية للصفر، مع افتراض أن هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.

رابعاً: يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم، ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

والآن، لنفترض أن أحد عملاء البنوك قام بإيداع مبلغ 100 ريال في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب. أي أن النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار 100 ريال. المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد.

حيث يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة إلى زيادة احتياطات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار 100 ريال.

ويمكن توضيح عملية خلق النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية مجتمعة أي الجهاز المصرفي في الجدول التالي:

وإذا تابعتنا الأرقام في العمود (3) رقم نجد أن الاحتياطات الفائضة في تناقص مستمر، بمعنى أنها ستصل في النهاية إلى الصفر، إلا إن مجموعها سيبلغ 1900 ريال. وإذا نظرنا إلى العمود (2) الخاص بالاحتياطي القانوني، فهي في تناقص مستمر

(4) الحد الأقصى للقرض	(2)-(1)=(3) الاحتياطات الفائضة	(2) الاحتياطي القانوني	(1) الودائع الاولية	البنك
95.00	95.00	5.00	100.00	1
90.25	90.25	4.75	95.00	2
85.74	85.74	5.51	90.25	3
81.45	81.45	4.29	85.74	4
77.38	77.38	4.07	81.45	5
73.51	73.51	3.87	77.38	6
↓	↓	↓	↓	↓
1900.00	1900.00	100.00	2000.00	المجموع

ويمكن إن نحصل على النتيجة ذاتها، بموجب المعادلة التالية :

$$RR = TD \times r$$

حيث :

RR الاحتياطات القانونية (Required Reserves)

r نسبة الاحتياطي القانوني (Reserve Ratio)

TD مجموع الودائع (Total Deposits)

وبملاحظة أن مجموع الاحتياطات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي (**TR**) للبنك عند بلوغ الإقراض الكامل، يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية:

$$TR = TD \times r$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة نحصل على صيغة لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي توليدها من قدر معين من الاحتياطات.

$$TD = 1/r \times TR$$

$$\Delta TD = 1/r \times \Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود (Money Multiplier). وباستخدام الصيغة أعلاه يمكننا أن نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطات النظام المصرفي بمقدار 100 ريال كما يلي:

$$\Delta TD = 1/5\% \times 100 = 2000$$

ولما كانت الوديعة الأولية 100 ريال، فيكون مجموع الودائع المشتقة الناتجة عن القروض هو 1900 ريال.

ولمعرفة أثر ذلك على عرض النقود، نفترض أن عرض النقود هو (M-1)، حيث أن:

$$M_1 = C + D \quad \longrightarrow \quad \Delta M_1 = \Delta C + \Delta D$$

$$M_1 = -100 + 2000 = 1900 \text{ ريال}$$

البنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي

في فترات الانتعاش الاقتصادي تتوسع البنوك التجارية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث تقل مخاطر عدم وفاء العملاء بسداد ديونهم في المواعيد المتفق عليها، وذلك بحكم توفر فرص استثمارية مربحة. إلا أن قد يعرضها إلى بعض المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تراجع مفاجئ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تعثر الدائنين عن سداد قروضهم. هذا بالإضافة إلى مخاطر زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي بصورة كبيرة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي.

المحاضرة الرابعة: إدارة ربحية وسيولة البنوك

محتويات الفصل

الفصل التاسع: البنوك التجارية التقليدية
مقدمة:

أولاً: مكونات ميزانية البنك التجاري

ثانياً: تحليل موجودات البنك

ثالثاً: تحليل مطلوبات البنك

رابعاً: إدارة سلامة المركز المالي للبنك

مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري (كأي ميزانية) من (موجودات) أصول و(مطلوبات) خصوم ورأس مال وفق المعادلة:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{رأس المال}$$

أولاً: الموجودات (الأصول):

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسية:

1. النقود المحفوظة
2. الأرصدة القابلة للتحويل
3. أدونات الخزنة
4. القروض قصيرة الأجل
5. الأوراق التجارية والأوراق المالية
6. القروض والاستثمارات طويلة الأجل

ثانياً: المطلوبات (الخصوم):

تتكون المطلوبات من أربعة مصادر رئيسية هي:

1. رأس المال: التزام البنك تجاه حملة الأسهم
2. الاحتياطات: الاحتياطي القانوني ونسبة من الأرباح لا توزع على المساهمين.
3. الودائع
4. القروض من البنوك الأخرى

تحليل الموجودات

وتنقسم موجودات البنك إلى ثلاث أقسام:

1. موجودات سائلة
2. موجودات عالية السيولة
3. موجودات أقل سيولة

الموجودات السائلة:

- نقود بخزانة البنك: لمواجهة السحوبات النقدية للعملاء، وهي ما يعرف بالاحتياطي النقدي.
- ودائع لدى المراسلين: النقود بالعملة الأجنبية في حسابات البنك في البنوك الدولية لمقابلة طلبات التحويل الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات.
- ودائع لدى البنك المركزي: تعتبر جزء من الاحتياطي النقدي (الاحتياطي القانوني) 5 - 10% من قيمة الودائع في الدول المتقدمة 20% في النامية

الموجودات عالية السيولة:

- قروض قابلة للاستدعاء: قروض مقدمة لسماسة الكمبيالات وبيوت الخصم، قابلة للسداد خلال 24 ساعة.
- أدونات الحكومة: سندات حكومية قصيرة الأجل تكتتب فيها البنوك التجارية لانخفاض درجة المخاطرة فيها وارتفاع السيولة. تستخدم هذه الأدونات لتغطية العجز في الموازنة العامة ومواجهة النفقات الحكومية للشهور الأولى (أي قبل تحصيل الضرائب و الرسوم)
- الأوراق التجارية: يسدد البنك القيمة الحالية للأوراق التجارية قبل تاريخ الاستحقاق، ويحصل على القيمة الأسمية للورقة التجارية عند تاريخ الاستحقاق. (وتسمى نسبة العائد للبنك من هذه العملية بسعر الخصم)
- الأوراق المالية: تستثمر البنوك في الأوراق المالية المختلفة كالسندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات. وارتفاع درجة المخاطرة في أسهم الشركات فقد الزم البنك المركزي بالاستثمار بالأسهم ب 25% من رأسمالها كحد أقصى
- القروض والتسهيلات الائتمانية: من أكثر أنواع الاصول البنوك ربحية. وترتبط درجة المخاطرة بها بمبلغ القرض وأجله، كما أن الدرجة المخاطرة تعتمد على التصنيف الائتماني للمقترض.

الموجودات الأقل سيولة:

هدفها الربحية في المقام الأول ثم وجود السيولة. وتعتمد على القروض والاستثمارات طويلة الاجل كإقراض القطاع الصناعي والخدمي أو الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل.

تحليل مطلوبات البنك

وتنقسم مطلوبات البنوك إلى قسمين:

1. الموارد الذاتية
2. الموارد الغير ذاتية

الموارد الذاتية:

□ رأس المال: المورد الأساس لبدء النشاط وهو مصدر ثقة المتعاملين. وينقسم إلى رأس المال الاسمي ورأس المال المدفوع.

□ الاحتياطات: الاموال التي تقطع من الارباح قبل توزيعها على المساهمين وذلك لبناء الاحتياطي الخاص بالبنك. وتحفظ هذه الأموال لدى البنك المركزي

الموارد الغير ذاتية:

□ الودائع

- ودائع تحت الطلب: نسبة الاحتياطي القانوني فيها أعلى
- ودائع لأجل:
- ودائع ادخارية:

□ القروض: اقتراض البنوك من بعضها البعض أو من البنك المركز باعتباره ملجأ أخيراً للحصول على السيولة.

إدارة سلامة المركز

الهدف الرئيسي لإدارة البنك الناجحة يكمن في شقين:

1. تعظيم الأرباح
2. المحافظة على سلامة المركز المالي

وذلك من خلال:

1. إدارة السيولة
2. إدارة رأس المال
3. إدارة الموجودات
4. إدارة المطلوبات
5. إدارة المخاطر

إدارة سيولة البنك:

يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة والأصول عالية السيولة والتي تتماشى مع توقعاته اليومية والمتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، بالإضافة إلى احتفاظه بالاحتياطيات المقررة من البنك المركزي نسبة لحجم ودائعه وذلك لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية.

مصادر زيادة احتياطيات البنك:

1. الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية **(التكلفة: فوائد على القروض)**
2. بيع الأصول المالية للبنك **(التكلفة: تكاليف الوسطاء، فقدان عوائد الأصول، البيع بأسعار أقل)**
3. استدعاء بعض القروض أو بيعها **(التكلفة: فقدان العوائد، خسارة بعض عملاء البنك)**
4. الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير **(التكلفة: سعر الخصم)**

إلا ان تكلفة الاحتياطيات الاضافية تتمثل في كونها أرصده عاطلة لا تدر عائدا

إدارة رأس المال:

مهمة رأس المال هي امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع والتي قد تهدد البنك بالإفلاس . إلا أن زيادة رأس المال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية:

العائد على الأصول = صافي الربح / الأصول

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

مضاعف حقوق الملكية = الأصول / حقوق الملكية

مضاعف حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول

العائد على حقوق الملكية = مضاعف حقوق الملكية × العائد على الأصول

المنفعة من زيادة رأس المال تتمثل في زيادة الأمان وخفض احتمالات الإفلاس

التكلفة من زيادة رأس المال يتحملها المساهمون وتتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية

ويمكن التحكم في رأس المال عن طريق:

1. بيع وشراء أسهم البنك
2. تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الأرباح المحتجزة
3. تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان، وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات

إدارة موجودات البنك:

انخفاض مخاطر الأصول الاستثمارية و المحافظة على تنوع مكونات المحافظ الاستثمارية وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

1. استهداف مقترضين منخفضي المخاطر وعلى استعداد لدفع فوائد عالية
2. الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة
3. تنوع محتوى المحافظ الاستثمارية
4. حسن إدارة السيولة

إدارة مطلوبات البنك:

شهدت صناعة لصرافة تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع (التي احتلت المكانة الأكبر بين مصادر أرصدة البنوك) بالاعتماد على الاقتراض و إصدار شهادات الإيداع.

إدارة المخاطر:

أنواع المخاطر:

1. مخاطر عدم السداد
2. مخاطر سعر الفائدة (مخاطر تغيير أسعار الأصول ومخاطر إعادة الاستثمار)

وتتلخص إدارة المخاطر فيما يلي:

1. حصر المخاطر المحتملة
2. تعريف مؤشرات للإنذار المبكر
3. تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر
4. تحديد الاجراءات لمواجهة المخاطر

المحاضرة الخامسة : البنوك التجارية الإسلامية

محتويات الفصل

الفصل التاسع : البنوك التجارية الإسلامية
مقدمة

- اولاً: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية
- . موارد البنوك (الموارد الداخلية والموارد الخارجية)
- . استخدامات البنوك الإسلامية
- ثانياً : قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية
- . الاتجار (بيع الصرف , بيع المطلق , بيع الثمن بالعين)
- . المشاركة (المضاربة)

- ❖ نشأت البنوك الإسلامية في أوائل ستينات القرن الماضي , حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية لمصر عام 1961 .
- ❖ كان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات البنكية الربوية التي تحرمها الشريعة الإسلامية .
- ❖ حيث أكد المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين هو من الربا المحرم , وأوضح مجمع البحوث الإسلامية إلى أنه لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي .

موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

- ❖ تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يحشدون المدخرات ويستثمرون بها نيابة عن اصحابها على اساس المشاركة بالربح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة , وذلك من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشاريع ذات جدوى .
- ❖ تتغلب البنوك الإسلامية بهذه الطريقة على مشكلة التمويل المباشر والذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين .

اولا موارد البنك الاسلامى :

(1) الموارد الداخلية :

- رأس المال المدفوع
- احتياطات رأس المال : وتضم الارباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابتة .
- وترجع اهمية الموارد الداخلية كونها مصدر ثقة للمودعين والمراسلين بالخارج .

(2) الموارد الخارجية :

- **الودائع الجارية (ودايع تحت الطلب) :**
- البنك غير ملزم بأية عوائد صريحة للمودعين في الحسابات الجارية

▪ **الودائع الاستثمارية :**

- هي اهم مصدر للمصادر الخارجية وتشمل الاموال التي يودعها اصحابها في البنك ويفوضونه الاستثمار فيها
- مقابلة حصولهم على نسبة محددة من الارباح وتحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا فيه في حال فشل المشروع .
- ✓ يتم الايداع في حسابات الاستثمار في البنوك الاسلامية بموجب عقد مضاربة (العميل هنا رب المال والبنك هو المضارب) .
- ✓ لا يشترط أن يكون عقد المضاربة مقيدا لنوع النشاط الذي سيتم الاستثمار فيه .

**** تحتاج البنوك الاسلامية سيولة لزيادة ارصدها الحرة وبالتالي قدرتها على التوسع الاستثماري وتعتمد في توفير السيولة من مصادر خارجية على بيع شهادات ايداع استثمارية للبنوك التجارية الاخرى والبنك المركزي كذلك .**

ثانيا : استخدامات البنك الاسلامى :

- وهي اصول وموجودات البنك من احتياطات قانونية واحتياطات زائده وودائع لدى البنك المركزي بالإضافة الى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية اسلامية .
- وتتمثل أهم استخدامات البنك الاسلامي في الاستثمارات المباشرة من خلال عقود المرابحة والمشاركة والمضاربة والسلم والبيع والاجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار . حيث تمثل هذه الاستثمارات ركيزة النشاط المصرفي الاسلامي الذي يقوم على المشاركة في الربح .

قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية :

أولاً الاتجار : يهدف البنك من خلال الاتجار لتحقيق الأرباح من خلال شراء سلع بقصد بيعها بسعر أعلى من سعر تكلفة الشراء .

يشمل الاتجار ثلاث أنواع من البيوع :

- 1) بيع الصرف: بيع الثمن بالثمن (النقد بالنقد) .
- 2) البيع المطلق: مبادلة السلعة بالنقد (سواء كان بيعاً حاضراً أو لأجل) .
- 3) بيع الثمن بالعين: بيع السلعة شريطة أن يتم السداد بالحال بينما تسلم السلعة لاحقاً .

البيع المطلق

البيع المطلق الآجل يشمل بيع السلم والاستصناع والبيع المطلق الحاضر يشمل أربعة أشكال وهي :

- 1) بيع المساومة : البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق المساومة بين البائع والمشتري .
- 2) بيع التولية : البيع بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان .
- 3) بيع الحطيطة : البيع بالسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك .
- 4) بيع المرابحة : البيع بسعر يزيد على سعر شراء السلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع .

تنقسم المرابحة إلى :

1) مرابحة بسيطة (فقهية) : يقوم البنك بشراء سلع دون طلب من العميل ثم يعرضها للبيع بربح معلوم متفق عليه مع المشتري .

2) مرابحة مركبة : يقوم البنك بشراء سلعة بطلب من العميل والذي يعد بشرائها متى ما كانت مطابقة للمواصفات المتفق عليها . ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعة البنك في الشراء بمقدار التكاليف التي تحملها وهامش الربح المتفق عليه . ولا يجوز للبنك بيع السلعة قبل امتلاكها .

بيع الثمن بالعين : يندرج تحت هذا النوع من البيوع كل من :

- ❖ **بيع السلم :** بيع سلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر .
ويكون مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير السلعة في المكان والزمان المحددين .
- ❖ **الاستصناع :** ويشترط العمل من البائع (الصانع) لصالح المشتري (المستصنع) وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً او مؤجلاً .

المشاركة :

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه , (تكون المسؤولية تضامنية بين الطرفين إذ يقتسمان الربح ويتحملان الخسارة لما يتناسب وحصّة كل طرف من رأس المال) .

المضاربة :

يتعاقد البنك كعمول (رب المال) مع العملاء من ارباب الاعمال واصحاب الخبرة (المضاربين) على ان يقوم البنك بتقديم رأس المال ويقوم المضارب بإدارة واستثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية أو الصناعية .
وقد تكون المضاربة مقيدة أو حرة , ويتفق الطرفان على اقسام الارباح بنيب متفق عليها مسبقا . ويمكن للبنك المشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسب ربح أعلى .

**** يتحمل مخاطر الخسارة كاملة في المضاربة إذا كان الاموال المستخدمة من موارده الذاتية , ويتحمل الخسارة من التكاليف الادارية فقط إذا كانت الاموال من مصادره الخارجية .**

المحاضرة السادسة : البنوك المركزية

محتويات الفصل

الفصل الحادي عشر : البنوك المركزية
مقدمة :

أولاً : وظائف البنك المركزي

ثانياً : ميزانية البنك المركزي

ثالثاً : إجراءات تنظيم العمل المصرفي

رابعاً : استقلالية البنك المركزي

البنك المركزي هو الجهة المنوط بها الإشراف على النظام المصرفي للدولة .
وتكمن أهميته في تحديد السياسات النقدية والاقتصادية والتنسيق بين السياسات النقدية والسياسيات المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة من خلال الإدارة النقدية السليمة , وكذلك العمل على ضمان استمرارية السياسة النقدية بعيداً عن التغيرات السياسية وتعاقب الحكومات في السلطة التنفيذية

وظائف البنك المركزي :

(1) بنك الحكومة :

يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية , وإيرادات الضرائب والرسوم الحكومية كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية محلياً وخارجياً ويقوم بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومية الأجنبية , كما يتولى إدارة الدين العام .
ويقوم كذلك بتقديم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة , والسياسة النقدية بوجه خاص .
وهو المسئول عن توفير احتياطات الدولة من العملات الأجنبية , بما يضمن استقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية .

(2) إصدار العملة الوطنية :

البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية , وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وبما يضمن الحد من التضخم النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي , كما يقوم بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى والمحافظة على استقراره من أجل دعم الثقة بالعملة الوطنية .

(3) بنك البنوك :

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد , وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية , لذا يطلق عليه بنك البنوك , وسمي بذلك لأنه :

- 1- يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية .
- 2- يقوم بإقراض للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ .
- 3- يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية , أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها .

(4) إدارة عرض النقود :

يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي , حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية , بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة . ومن أهم أهداف الرقابة على الائتمان هو تقليل الآثار السلبية للدورات الاقتصادية على مستوى التوظيف , وزيادة معدل نمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

(5) ضبط عمل المؤسسات المالية :

من خلال إصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف :

- 1) حماية الأموال العامة .
- 2) توفير الفرض المتكافئة للجميع للاستفادة من خدمات المؤسسات المالية .
- 3) تنظيم عملية خلق النقود .
- 4) تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظى بالاهتمام الكافي .

ميزانية البنك المركزي :

ميزانية البنك المركزي تعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج بما يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب المطلوبات (الخصوم) زائداً حساب رأس المال .
أي أن :

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

المطلوبات (الخصوم)	الموجودات (الاصول)
(1) الاحتياطيات النقدية ؛ * عملة في التداول . * ودائع البنوك التجارية . * ودائع المؤسسات المالية الاخرى . (2) الودائع الحكومية . (3) المطلوبات الأجنبية . (4) حسابات رأس المال . (5) مطلوبات أخرى .	(1) الموجودات الأجنبية . (2) حقوق على الحكومة . (3) حقوق على البنوك التجارية . (4) حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى . (5) موجودات أخرى .
المجموع	المجموع

أولاً : موجودات البنك المركزي : يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي استخدامات البنك لموجوداته المتمثلة في البنود التالية :

(1) الموجودات الأجنبية : وتشمل البنود التالية

- ✓ شهادات الذهب
- ✓ العملات الأجنبية
- ✓ ودائع البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية
- ✓ حقوق السحب الخاصة
- ✓ احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي
- ✓ الاستثمارات الأجنبية

(2) حقوق على الحكومة :

يقصد بها القروض المقدمة للحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة .

(3) حقوق على البنوك التجارية :

تمثل القروض القصيرة الأجل التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك التجارية , لمساعدتها في تمويل أنشطتها الائتمانية مقابل سعر الفائدة (سعر الخصم) الذي يحدده البنك المركزي .

(4) حقوق على المؤسسات المالية الاخرى :

تمثل هذه الحقوق القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى المؤسسات المالية الأخرى , وخاصة البنوك المتخصصة , مثل البنك الصناعي , أو بنك التنمية , والبنك الزراعي , والبنك العقاري , أو بنك الاسكان , وذلك بهدف توفير السيولة اللازمة لهذه المؤسسات الإنمائية لتمكينها من زيادة القروض المقدمة الى القطاع الخاص في هذه القطاعات .

- 1- الاحتياطات النقدية : تسمى بالكتلة النقدية وتأتي من مصدرين :
 - ❖ العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي التي يصدرها البنك المركزي .
 - ❖ احتياطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي .
 ويتحدد حجم هذه الاحتياطات بحكم القانون (نسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي) بهدف التحكم في سيولة البنوك التجارية , أي التأثير في مقدرتها على منح التسهيلات الائتمانية وبالتالي التحكم في عرض النقد .
- 2- الودائع الحكومية : هي الودائع التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي باعتباره بنك الدولة والمستشار المالي للحكومة .
- 3- المطلوبات الأجنبية : هي التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي .
- 4 حساب رأس المال : يمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي , وهي رأس المال المدفوع والاحتياطات .
- 5- مطلوبات أخرى : تشمل الالتزامات الأخرى على البنك المركزي .

إجراءات تنظيم العمل المصرفي :

- 1) الشبكة الحكومية للسلامة :

يعمل البنك المركزي على الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وانقاذه من أي كارثة محتملة وذلك من خلال :

 - تأمين الودائع : ضمان حصول المودعين على وديعتهم متى ما أرادوا .
 - الدعم المالي : توفير السيولة المطلوبة في حال تعرض البنوك للعسر المالي .
- 2) ضوابط على الأصول ورأس المال :

يضع البنك المركزي ضوابط للبنوك للحد من أنشطتها الخطرة مثل امتلاك البنوك للأصول الخطرة كالأسهم العادية , وكذلك سيضع ضوابط لحث البنوك على تنويع استثماراتها بوضع أسس لمنح القروض في مجالات معينة أو حدود قصوى للقروض المسموح بمنحها لأفراد أو جهات بعينها .
- 3) الترخيص او احتياطي الفحص :

تعتمد البنوك المركزية في العديد من الاقطار الى اخضاع طلبات الحصول على تراخيص تأسيس البنوك الجديدة لفحص دقيق حتى يتم الاختيار الذي يجنب النظام المصرفي مخاطر الاختيار السيء .
- 4) متطلبات الإفصاح :

تفرض البنوك المركزية على كل بنك الإفصاح عن بيانات أدائه المالي المعدة وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها , وفي ضوء هذه التقارير يستطيع المتعاملون مع البنك الاطلاع على محفظة استثماراته والمخاطر التي يتحملها .
- 5) الإجراءات الفورية للتصحيح :

إذا فشلت البنوك في التزام الضوابط يكون للبنك المركزي الحق في اتخاذ اجراءات تأديبية للبنوك المخالفة .

استقلالية البنك المركزي :

من الضروري أن تعتمد العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي على التنسيق المتبادل بين سياستيهما المالية والنقدية , وهو شرط ضروري لإدارة الشؤون المالية والنقدية على أسس سليمة .
إن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت غير واقعية كما أن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شأنه حرمان البنك من ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي والانتماني للاقتصاد القومي للدولة .

المحاضرة السابعة : السياسة النقدية

محتويات الفصل

الفصل الثاني عشر : السياسة النقدية
مقدمة :

أولاً : أهداف السياسة النقدية

ثانياً : التحديات السياسية النقدية

ثالثاً : البنك المركزي وإدارة عرض النقود

رابعاً : أدوات السياسة النقدية

خامساً : الرقابة على البنوك

يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي مثلا) من ادارة عرض النقود , من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد والمتمثلة في ضمان الاستقرار الاقتصادي , وزيادة معدل النمو الاقتصادي , استقرار أسعار صرف العملة الوطنية وتحقيق الاستخدام الكامل المتمثل في خفض معدلات البطالة .

وتكون السياسة النقدية إما توسعية أو انكماشية :

❖ السياسة النقدية التوسعية :

يتم إتباعها عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود , تحسباً لانزلاقه في مرحلة الكساد .
ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض اسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص , الذي يؤدي بدوره الى زيادة الطلب الكلي والنتاج المحلي الاجمالي والى خفض معدل البطالة .

❖ السياسة النقدية الانكماشية :

يتم إتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد والذي قد يهدد بإحداث التضخم , وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود , الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي خاصة على السلع المعمرة وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليل من الضغوط التضخمية على الاسعار .

أهداف السياسة النقدية :

- ❖ الاستخدام الكامل
- ❖ الاستقرار الاقتصادي
- ❖ زيادة معدل النمو الاقتصادي
- ❖ معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
- ❖ عدالة توزيع الدخل
- ❖ التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية

وقد يحدث أحياناً تضارب بين أهداف السياسة النقدية وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى أو بين أهداف السياسة النقدية ذاتها . فقد تتعارض وسائل تحقيق الاستخدام الكامل مثلاً مع تحقيق هدف استقرار الأسعار , كما يمكن لوسائل تجنب حدوث التضخم أن تؤدي إلى إعاقة تحقيق هدف النمو الاقتصادي , لذلك فإنه من الصعب تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات بأهداف أخرى .

تحديات السياسة النقدية :

تعتبر مشكلة التوفيق بين الاستقرار الاسعار وسياسة تحقيق الاستخدام الكامل من ابرز المشكلات التي تواجهها السياسة النقدية . فسياسات تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم (السياسات الانكماشية) لها اثرها السلبي على الانتاج وارتفاع معدل البطالة , وسياسات زيادة الطلب الكلي وما لها من دور في خفض معدل البطالة (السياسات التوسعية) لها اثرها السلبي على زيادة معدل التضخم .

البنك المركزي وادارة عرض النقود:

- الاحتياطي القانوني هو الحد الأدنى من النقد السائل والذي يحتفظ به البنك في خزائنه .
- يعتبر الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني حجر الزاوية للنظام المصرفي للسيطرة على عرض النقود .
- تتراوح نسبة الاحتياطي القانوني والتي يقررها البنك المركزي بين 5 - 20 % من حجم الودائع الكلية للبنك .

يستطيع البنك المركزي ان يتحكم في عرض النقود بتنفيذ السياسة النقدية عن طريق ممارسة سلطاته في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل بالنسبة لحجم ودائعها , وكذلك تنظيم حجم الفائض من الاحتياطي المتوفر في النظام المصرفي . وتسمى الطرق التي يؤثر بها البنك المركزي فر عرض النقود بأدوات السياسة النقدية . وتنقسم هذه الادوات الى :

- الادوات الكمية .
- الادوات الانتقائية (النوعية) .

اولا : الادوات الكمية للسياسة النقدية :

تستهدف التأثير في كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها وهي

(1) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني :

في حالة الركود الاقتصادي , يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي , وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خفض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية . أما في حالة الانتعاش الاقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية , وذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية .

- تتوقف فاعلية هذه الوسيلة على مدى استخدام الوسائل الاخرى المكمل لها في السيطرة على التقلبات الاقتصادية .
- لا يتم اللجوء عادة الى هذه الوسيلة الا عندما تعترض السطات النقدية احداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطيات البنوك , فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل .
- من مساوئها انها لا تتصف بالمرونة فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة .

(2) تغيير معدل الخصم :

يعرف معدل الخصم على أنه معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية .

في حالة الانتعاش والتخوف من التضخم , يلجأ البنك المركزي الى اتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق زيادة معدل الخصم الى اعلى من مستوى معدلات الفائدة قصيرة الاجل السائدة في السوق , مما يؤدي الى قيام البنوك التجارية بدورها بزيادة معدلات الفائدة . اما في حالة الركود واتباع سياسة نقدية توسعية يتم تخفيض معدل الخصم مما يؤدي الى ان تخفض البنوك التجارية من معدلات الفائدة .

3) عمليات السوق المفتوحة :

هي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية بغرض تغيير عرض النقود وذلك بتغيير كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية .

يقوم البنك المركزي في فترة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة بشراء السندات من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية فتزيد احتياطات البنوك وبالتالي تزيد مقدرتها على منح التسهيلات الائتمانية .

ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات في فترة الانتعاش الاقتصادي حيث يؤدي هذه السياسة الى تقلص الودائع البنكية كما تنخفض احتياطات البنك التجاري بمقدار قيمة مشترياته من السندات التي طرحها البنك المركزي للبيع , وعندما تنخفض احتياطات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم قروض جديدة فتكون النتيجة هي انخفاض عرض النقد .

وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية وأنسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود .

تتميز على الادوات الاخرى بثلاث خصائص هي :

- 1) السيطرة المنفردة للبنك المركزي على هذه العمليات دون أن يكون للبنوك التجارية دور اساسي ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم .
- 2) أن قدرة البنك المركزي على بيع وشراء السندات , تمكنه من تغيير احتياطات البنوك ضمن حدود كبيرة .
- 3) تعتبر سياسة السوق المفتوحة ذات مرونة عالية حيث يمكن اللجوء إليها بصورة مستمرة , وبالتالي لا تؤدي إلى حدوث ردود فعل معاكسة

ثانيا الادوات الانتقائية للسياسة النقدية :

وتهدف هذه الادوات الى تشجيع الاستثمار في قطاعات بعينها دون اخرى من خلال تحديد سقف الائتمان في مجالات معينة , او تخفيض اسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون اخرى . وبينما يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان المصرفي بصورة غير مباشرة من خلال استخدام الوسائل الكمية للسياسة النقدية , ونجد ان دوره في حالة الوسائل الانتقائية محدداً وتأثيره مباشراً , حيث يستهدف تغيير كمية وهيكل الائتمان بما يساهم في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

وللتأكد من فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي , يجب تنظيم عرض النقود بما ينسجم ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطط التنمية .
 أذ يجب ان يتماشى معدل نمو عرض النقود مع معدل النمو الاقتصادي فإذا زاد نمو عرض النقود بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو الاقتصادي , فسيؤدي ذلك الى حدوث الضغوط التضخمية . اما في حالة زيادة عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الاقتصادي , يؤدي ذلك الى حدوث الركود الاقتصادي . وتسمى هذه القاعدة ب (قاعدة عرض النقود)

الرقابة على البنوك :

يقوم البنك المركزي بمسؤولية رقابة على أنشطة المؤسسات المالية وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد الهزات وتجنبه الانهيار وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية :

- 1) التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية كوسيلة لإدارة عرض النقود بما يضمن تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية .
- 2) ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والاداري لتأمين ودائع الافراد والمنشآت .
- 3) توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية والعمل على تكافؤ الفرص المتاحة في الحصول على الخدمات المصرفية دون تمييز .
- 4) وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية واهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

المحاضرة الثامنة: نظريات الطلب على النقود

محتويات الفصل

- الفصل الثالث عشر : نظريات الطلب على النقود
 أولا : النظرية التقليدية لكمية النقود .
 ثانيا : نظرية كينز لتفضيل السيولة .

النظرية التقليدية لكمية النقود:

تفسر نظرية كمية النقود ما يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقود من تغيرات نتيجة للتغير في كمية (عرض) النقود أذ تعتمد القوة الشرائية للنقود على العلاقة بين كمية النقود وبين مقدار ما يمكن شراؤه بها من سلع .
 ويتمثل ذلك في معادلة التبادل التي وضعها (ايرفينج فيشر) لتوضح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

$$MV=PQ$$

حيث

M : كمية النقود للمبادلات

V : سرعة دوران النقود

P : المستوى العام للأسعار

Q : كمية المبادلات

استخدم (مارشال) المعادلة لتحديد مفهوم سرعة دوران النقود وهو عبارة عن متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقد لشراء السلع والخدمات المنتجة في المجتمع خلال السنة .
 ويمكن حسابه من المعادلة السابقة كالتالي :

$$V=PQ/M$$

ويمكن استخدام الناتج الكلي أو الدخل الكلي (Y ليكون مؤشرا لمجموع المبادلات لتصبح المعادلة كالتالي :

$$MV=PY$$

تفترض النظرية أنه في الأجل الطويل :

- 1- لا تتأثر Q و V في الاقتصاد التوازني بتغيرات عرض النقود MS.
- 2- أن تحركات المستوى العام للأسعار تنشأ عن التغيرات في عرض النقود.
- 3- أن المستوى العام للأسعار يكون مستقراً طالما استقر نمو عرض النقود عند مستويات ملائمة .

نظرية كمية النقود المطلوبة :

تمت إعادة صياغة نظرية كمية النقود بواسطة مجموعة من الاقتصاديين مثل (الفرد مارشال , بيجو , وغيرهم) وهم ما يعرفون بمدرسة كامبردج .
تنظر مدرسة كامبردج الى النقود على انها اصل يعطي منافع متميزة لحاملها مثل الامان والسيولة وسهولة الاستخدام

وعبروا عن ذلك بمعادلة رياضية سميت بمعادلة كامبردج :

$$MS = Md = \frac{1}{V} PY$$

الفرضية الرئيسية للنظرية هي أن مستوى الاسعار يتحدد بتفاعل كل من قوى عرض الارصدة النقدية الاسمية (وهي كمية النقود المتاحة للتداول والمحددة بواسطة السلطات النقدية) وقوى الطلب على الارصدة الحقيقية (وهي عبارة عن القوة الشرائية للأرصدة النقدية الاسمية وتتأثر باختيارات وسلوك الافراد) .

نظرية كينز لتفضيل السيولة :

تركز النظرية على العوامل التي تؤثر في الادخار والاستثمار وعلاقتها بالإنتاج والاسعار , حيث اشار كينز الى ان اختلاف حجم الاستثمار عن حجم الادخار هو السبب الرئيسي للتأثير على مستوى الانتاج والأسعار بسبب اختلاف دوافع متخذي قرارات الاستثمار عن دوافع متخذي قرارات الادخار .

أشار كينز الى وجود ثلاثة دوافع تكمن وراء الطلب على النقود وهي الطلب على النقود بدافع المعاملات , بدافع التحوط , بدافع المضاربة

1- الطلب على النقود بدافع المعاملات :

يفترض كينز ان الفرد يحتفظ بالنقود بسبب كونها وسيط للتبادل , لاستخدامها لإتمام المعاملات اليومية الجارية ويتحدد ذلك بحجم تعاملات الافراد والذي يتأثر مباشرة بحجم الدخل والتوظيف فكلما زاد الدخل والتوظيف زاد الطلب على النقود لدافع المعاملات ولكن بمعدل متناقص والعكس .

2- الطلب على النقود بدافع التحوط :

يحتفظ الافراد بجزء من نقودهم تحسباً لاحدا غير متوقعة (احتمال تغير الخطط الشرائية , اصلاح عطل مفاجئ في السيارة , مستشفيات , طوارئ , ----) يعتقد كينز ان مستوى رصيد نقود الاحتياط يتحدد بمستوى المعاملات المتوقعة ولها علاقة طردية بالدخل تنمو بمعدلات متناقصة في الأجل الطويل .

3- الطلب على النقود بدافع المضاربة :

قسم كينز الاصول المالية التي يحتفظ بها الجمهور الى قسمين هما النقود والاصول المالية (الاسهم والسندات --- مثلا) , وقال بأن اختيار الناس بصدد توزيع الثروة بين النقود والاصول المالية تتأثر بعاملين هما

- 1- تكلفة المعاملات لتحويل النقود الى اصول مالية ثم تحويلها الى نقود مره اخرى .
- 2- ايرادات الاصول المالية المتمثلة بالعوائد على هذه الاصول .

للأصول النقدية (حسب كينز) مصدرين للإيرادات هما :

- 1- الفوائد الاسمية للسندات .
- 2- الارباح الموزعة على الاسهم بالإضافة الى معدل الارباح الرأسمالية المتوقعة .

ونلاحظ ان الافراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود اذا كانت اسعار الاصول المالية مرتفعة واسعار الفائدة منخفضة , في انتظار انخفاض اسعار الاصول المالية وارتفاع الفائدة السوقية عليها والعكس صحيح , ففي حالة انخفاض اسعار الاصول المالية يزداد الطلب على النقود . تؤدي العمليات السابقة وما يصاحبه من عدم تأكد للتوقعات والبلبلية في التفاؤلات والتشاؤمات الى عدم استقرار اسعار الفائدة والطلب على النقود نتيجة لعوامل المضاربة وعلى النقود والاصول المالية .

المحاضرة التاسعة: نظرية الطلب على النقود

محتويات الفصل

الفصل الثالث عشر : نظريات الطلب على النقود
أولاً : النظرية الحديثة لكمية النقود (لفريدمان).
ثانياً : مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة .

النظرية الكمية الحديثة للنقود (ميلتون فريدمان) :

بدلاً من تحليل دوافع حيازة النقود كأى سلعة كأى فعل كينز , لجأ فريدمان الى افتراض أن الطلب على النقود يتأثر بنفس العوامل المحددة للطلب على أي أصل .
وتشير النظرية الى أن الناس يرغبون بالاحتفاظ بقدر معين من الارصدة النقدية الحقيقية , ومن هنا صاغ فريدمان دالة للطلب على النقود فبحسب دالة فريدمان فإن الفرد يستطيع الاحتفاظ بالثروة في عدة صور يمكن ان تدر عليه عائداً وقد وزعها فريدمان الى ثلاثة اوعية بالإضافة للنقود وهي السندات والاسهم والسلع والحوافز للاحتفاظ بهذه الاصول تتمثل في العوائد التي يدرها كل منها مقارناً بالعائد على النقود وتؤثر هذه العوائد على الطلب على الارصدة النقدية كما يلي :

أ/ العائد المتوقع على النقود : (RM)

ينظر الى النقود باعتبارها وسيطاً للتبادل وتسوية الديون ولها عائد محتمل (سعر الفائدة) . ويتأثر هذا العائد بعاملين رئيسيين :

1) درجة تطور الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك :

مثل تسهيلات سحب الشيكات المصرفية والسداد التلقائي للفواتير --- الخ , فإذا زاد حجم هذه الخدمات ارتفع معدل العائد (المنفعة) المتوقع على النقود المحتفظ بها وذلك لأنها تتيح للمستهلك والمستثمر قنوات جديدة للاستفادة .

2) درجة تغير مدفوعات الفائدة على الارصدة النقدية :

حيث تدفع الكثير من المصارف فائدة على الحسابات الجارية والايذاعات الاخرى فإذا زادت مدفوعات هذه الفوائد ارتفع معدل العائد المتوقع على النقود المحتفظ بها .

ب/ العوائد المتوقعة على السندات والاسهم :

العائد المتوقع على السندات والاسهم بالمقارنة بالعائد على النقود : فإذا زاد عائد السندات والاسهم بالمقارنة بعائد النقود , انخفض العائد النسبي المتوقع على النقود وبالتالي ينخفض الطلب على الارصدة النقدية .

ج/ العائد المتوقع على السلع :

عائد الاصول المادية السلعية بالنسبة لعائد النقود : فإذا توقع الافراد حصولهم على ارباح رأسمالية نتيجة ارتفاع اسعار السلع بفعل التضخم , فان العائد المتوقع على مثل هذه الاصول بالنسبة لعائد النقود يزيد , وهنا ينخفض الطلب على النقود .

التمييز بين نظريتي كينز وفريدمان :

1. اعتبر كينز ان الفرد يفاضل بين الاحتفاظ بثروته في هيئة نقود أو سندات , واما فريدمان فأفترض أن المفاضلة تكون بين النقود والسندات والأسهم والسلع .
2. قدم فريدمان السلع كبديل للاحتفاظ بالنقود , واعتبر أن معدل التضخم يمثل العائد على ما يحتفظ به الفرد من سلع . لذلك نجد ان للتغير في الطلب على النقود أثر مباشر على الانفاق الكلي (الطلب الكلي) .
3. أعتبر كينز ان الاحتفاظ لا يحقق عائداً بينما اعتبر فريدمان أن النقود هناك عائداً غير ثابت على النقود , لذا خلص فريدمان أن الطلب على النقود لا يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات سعر الفائدة كما هو الحال في نظرية كينز .
4. يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقراراً خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز . والسبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقود , هو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلا من الدخل الجاري في دالة كينز .

مرونة الطلب على النقود :

- تقيس مرونة الطلب على النقود مدى استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة عند ثبات باقي العوامل الاخرى .
وهناك احتمالان :
1. اذا كان الطلب على النقود عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة , تكون الاستجابة لانخفاض سعر الفائدة كبيرة فتزيد رغبة الناس في الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود الى الدرجة الكافية لتتعاذل كمية النقود المطلوبة مع المعروضة .
 2. اذا كان الطلب على النقود أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة تكون استجابة الطلب على النقود لانخفاض سعر الفائدة أو ارتفاعها محدودة ولن يتغير بذلك عرض النقود بشكل كبير

المحاضرة العاشرة: التوازن الاقتصادي الكلي

محتويات الفصل

الفصل السادس: التوازن الاقتصادي الكلي
مقدمة:

أولاً: العرض الكلي

ثانياً: الطلب الكلي

ثالثاً: التوازن دون الاستخدام الكامل

رابعاً: الفجوة التضخمية

خامساً: الفجوة الانكماشية

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) والطلب الكلي (الإنفاق الكلي) بمثابة الإطار التحليلي لدراسة كيفية التوصل إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ويستخدم العرض الكلي والطلب الكلي في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار.

العرض الكلي :

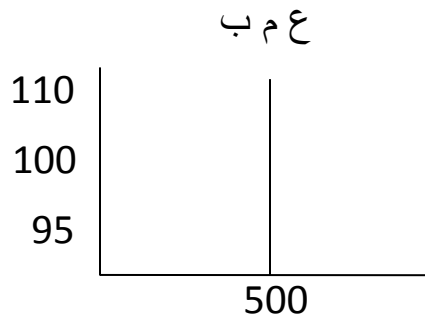
يعبر العرض الكلي عن كميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y من السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد. ويقاس منحنى العرض الكلي بكميات الناتج المحلي الحقيقي المعروضة عند مختلف مستويات الأسعار، في ظل ثبات العوامل الأخرى. تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة في المدى الطويل على العمالة ورأس المال والتقنية المتاحة

$$Y = f(L, K, T)$$

- ويمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل أو عند مستويات أقل منه أو تفوقه.
- وحتى في حالة توازن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل، نجد أن هناك نسبة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها (البطالة الطبيعية).
- تعرف كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل (بالناتج المحلي الإجمالي الممكن) والذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة عند ثبات رأس المال والمستوى التقني.

العرض الكلي في الأمد البعيد:

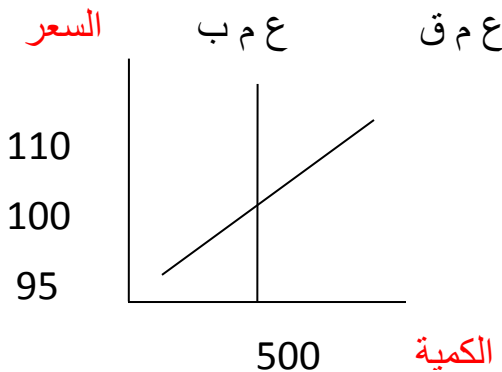
- في الأمد البعيد يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساوياً للناتج الممكن نتيجة لتغير الأسعار والأجور بنسب متساوية ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعية.
- يكون منحنى العرض خطاً عمودياً فلا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتغير الأسعار.
- يتمكن الصناع من الحصول على معلومات عن الأسعار مما يمكنهم من زيادة إيرادهم الكلي تصاحبها زيادة في التكاليف نتيجة لزيادة الأجور وأسعار عناصر الإنتاج فتبقى الأرباح الحقيقية ثابتة ولا يكون لدى الصناع حافز لزيادة الإنتاج رغم ارتفاع الأسعار.



العرض الكلي في الأمد القريب:

العرض الكلي في الأمد القريب هو الفترة التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الممكن. وفي الوقت نفسه يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية.

- منحنى العرض الكلي في المدى القريب ذو إنحدار موجب.
- إذا كان مستوى الأسعار 100 فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي الممكن.
- إذا ارتفع مستوى الأسعار عن 100 فسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وينخفض معدل البطالة وسيطلق على العكس بين الحقيقي والممكن (الفجوة التضخمية).
- إذا انخفض مستوى الأسعار عن 100 فسيحدث العكس وسيطلق على الفرق بين الفعلي والحقيقي (الفجوة الانكماشية).

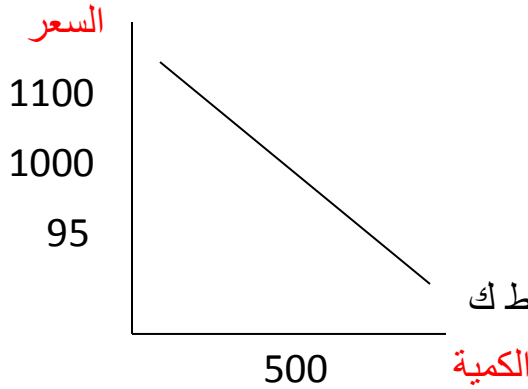


الطلب الكلي :

- يشير الطلب الكلي إلى كميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال فترة زمنية معينة عند ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب الكلي.
- يقاس الطلب الكلي بالإنفاق الكلي لمختلف قطاعات الاقتصاد على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.

انتقال منحني الطلب الكلي:

- تقيس دالة الطلب الكلي العلاقة بين الكمية المطلوبة من الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار في فترة محددة عند ثبات العوامل الأخرى.
- منحني الطلب الكلي هو منحني انحدار سالب (علاقة عكسية بين الطلب الكلي (الانفاق الكلي) والميتوى العام للأسعار).



- رغم اتفاق الكينزيين والنقديين (فريدمان) حول العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة ومستوى الأسعار إلا أنهم يختلفون حول العوامل الناقلة لمنحني الطلب الكلي.
- يرى النقديين أن العامل الوحيد الذي يمكن أن ينقل منحني الطلب الكلي هو التغير في كمية النقود.
- يرى الكينزيين أن هناك جملة من العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي وهي الانفاق الحكومي والضرائب والتغير في رغبات كل من المستهلكين و قطاع الأعمال في الأنفاق

التوازن دون الاستخدام الكامل :

يتحقق توازن السوق لسلعة ما عندما تتعادل الكميات المطلوبة منها مع الكميات المعروضة في ظل سعر معين. (الانفاق الكلي = الناتج المحلي الاجمالي).

الفجوة التضخمية :

تحدث الفجوة التضخمية في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.

وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الممكن (يكون الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مستوى أعلى من الناتج المحلي الممكن). في حالة الفجوة التضخمية يتخفف معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي.

الفجوة الانكماشية :

تحدث الفجوة الانكماشية في المدى القريب عندما يقل الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل. وتقاس الفجوة الانكماشية بالفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الممكن (يكون الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مستوى أقل من الناتج المحلي الممكن). في حالة الفجوة الانكماشية يزداد معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي.

المحاضرة الحادية عشر: نظريات التضخم

محتويات الفصل

الفصل السابع: نظريات التضخم
مقدمة:

أولاً: أنواع التضخم

ثانياً: أضرار التضخم

ثالثاً: وجهة نظر التقديين في التضخم

رابعاً: وجهة نظر الكينزيين في التضخم

خامساً: هل تتسبب السياسة المالية وحدها في التضخم؟

سادساً: هل تتسبب صدمات جانب العرض في التضخم؟

يعبر التضخم عن حالة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار والذي يقاس إما بالرقم القياسي لأسعار المستهلك أو بمخفض الناتج المحلي الإجمالي.

ويقاس معدل التضخم سرعة ارتفاع الأسعار أي معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار.

ويعد التضخم واحد من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد والتي لها آثارها الضارة على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

أنواع التضخم :

1-التضخم البسيط:

في حالة التضخم البسيط يرتفع مستوى الأسعار بنسبة بسيطة تتراوح بين 2-3 % سنوياً. ويعتبر هذا المعدل من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة كما يعتبر محفزاً للاستثمار، حيث يحافظ على استقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة ويقلل من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات.

2- التضخم الزاحف:

هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهرياً بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة سنوياً قد تصل إلى 10%.

3-التضخم الحقيقي:

ترتفع الأسعار في هذه الحالة بنسبة تتراوح بين 10-15% سنوياً. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة، مما يشكل تحدياً لمخططي السياسة المالية والنقدية، حيث يعملون على زيادة أسعار الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الانفاق للحد من ارتفاع الاسعار.

4- التضخم المكبوت:

هو نوع من التضخم الغير منظور والذي يحدث عادة في فترات الحروب والأزمات. حيث تعمل الحكومة على تعطيل قوى السوق و إعلان أسعار حكومية مثبتة وذلك لضمان حصول الأسر على احتياجاتها من السلع طيلة فترة الأزمة.

5- التضخم المفرط:

يعتبر من أسوأ أنواع التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق 100% سنوياً. وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب، حيث تنخفض مستويات الانتاج إلى أدنى حد بسبب تعرض المنشآت والبنى التحتية للتدمير. علاوة على ذلك، تلجأ الحكومات تحت هذه الظروف إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاصدار النقدي، وبالتالي المساهمة في حدة التضخم بسبب عدم قدرة العرض الكلي على ملاحقة الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن زيادة عرض النقود.

أضرار التضخم :

أولاً: يؤدي التضخم لانخفاض الدخل الحقيقي وتدني مستوى رفاهية المجتمع بشكل عام.

ثانياً: تتأثر دخول أفراد المجتمع بالتضخم بنسب متفاوتة. حيث تنخفض الدخل الحقيقية لذوي الدخل غير المرنة. (العاملون بالقطاع الحكومي، المتقاعدون، من ارتبطت دخولهم بعقود طويلة الأجل). بدرجة أكبر من تأثر الدخل لذوي الدخل المرنة. (حملة الأسهم، التجار، الحرفيين والمهنيين). وهذا يعني توزيع غير عادل ومتكافئ في دخول أفراد المجتمع.

ثالثاً: يؤدي التضخم إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر.

وجهة نظر النقديين والكينزيين في التضخم:

يعتقد النقديين أن اتباع السياسة النقدية التوسعية (أي زيادة عرض النقود) ستؤدي إلى حدوث التضخم السريع.

ويتفق الكينزيين مع النقديين في أ، النمو السريع في عرض النقود يؤدي إلى حدوث التضخم. لكنهم يختلفون معهم في كون زيادة عرض النقود هي المسبب الوحيد للتضخم.

فقد قدم الكينزيون في تحليلهم للطلب الكلي خمسة عوامل يمكن أن تؤدي لزيادة الطلب الكلي:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي.
- زيادة الإنفاق الحكومي.
- خفض الضرائب.
- زيادة الإنفاق الاستثماري المخطط.
- زيادة الصادرات.

المحاضرة الثانية عشر: نظريات التضخم

محتويات الفصل

تابع الفصل السابع: نظريات التضخم
مقدمة:

- أولاً: هل تتسبب السياسة المالية وحدها في التضخم؟
ثانياً: هل تتسبب صدمات العرض وحدها في التضخم؟
ثالثاً: هل السياسة النقدية تتسبب في التضخم؟

هل تتسبب السياسة المالية وحدها في التضخم؟

النتيجة النهائية لدفعة واحدة من الزيادة في الإنفاق الحكومي هي دفعة واحدة من الارتفاع في مستوى الأسعار، طالما بقي الإنفاق عند مستواه الجديد دون زيادات جديدة في الأعوام المقبلة. وهنا يرتفع مستوى الأسعار ويكون لدينا معدل تضخم بشكل موجب داخل السنة التي تمت فيها زيادة الإنفاق الحكومي ثم يستقر مستوى الأسعار ويصل معدل التضخم للصفر.

((ان الزيادة لمرة واحدة في الإنفاق الحكومي تؤدي لزيادة مؤقتة في معدل التضخم لا إلى تضخم دائم بمعنى الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار))

أما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي تتبعها زيادات متلاحقة في الإنفاق في الأعوام القادمة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار وإلى وجود معدل تضخم موجب بصفة مستديمة.

وقد يبدو مما سبق إمكانية ترجيح رأي الكينزيين على النقديين في اعتبار أن الإنفاق الحكومي – وليس عرض النقود فقط – من العوامل المؤثرة على معدل التضخم.

غير أن الواقع العملي لا يؤكد ذلك إذ أن الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي ليست بالممكنة عملياً، فهناك حدود قصوى لما يمكن أن يصل إليه الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي.

هل تتسبب صدمات جانب العرض وحدها في التضخم؟

تحت الصدمات السالبة لجانب العرض بسبب مطالبة العمال برفع أجورهم أو بسبب زيادة أسعار عناصر الانتاج مثل ارتفاع اسعار النفط.

قد يتبادر للذهن أن هذه الصدمات قد تؤدي للتضخم. لكن الإجابة أن الصدمات السالبة على منحنى العرض لا يمكن أن تتسبب في حدوث التضخم لأن الصدمات السالبة سترفع مستوى الأسعار مؤقتا وسيقابل ذلك انخفاض في الكمية المطلوبة (نظرا لارتفاع السعر) ثم يعود عرض السلع لوضعه السابق نظرا لانخفاض الطلب فلا يحدث تضخم دائم في المحصلة النهائية. وبناء على ما تقدم نستنتج أن كلا الكينزيين والنقديين يرى أن المعدل الموجب للتضخم يمكن أن يحدث فقط نتيجة للنمو المتسارع لعرض النقود.

فإذا اتفق الجميع على تعريف التضخم على أنه زيادة سريعة ومتواصلة في مستوى الاسعار فلن يختلف معظم الاقتصاديين في أن التضخم وتحت كل الظروف يعتبر ظاهرة نقدية

السياسة النقدية تتسبب في التضخم؟

لماذا تتبع الدول السياسة النقدية التوسعية (التضخمية) إذا كان الاقتصاديون متفقون على أضرار التضخم؟

في غالب الأمر تكون الحكومات مضطرة إلى زيادة معدل نمو النقود في سبيل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلية، مثل النمو وخفض البطالة فينتهي بها الأمر إلى زيادة معدل التضخم.

أهم السياسات الحكومية المسببة للتضخم:

السياسات المتبعة في خفض معدل البطالة وتنقسم إلى قسمين:

أ/ تضخم زيادة التكاليف.

معالجة البطالة الناجمة عن زيادة التكاليف (كأجور العمال وأسعار عناصر الانتاج) يكون بزيادة الطلب الكلي وذلك عن طريق استخدام سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي، زيادة الضرائب) بالإضافة لاستخدام سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود).

أ/ تضخم زيادة الطلب.

قد يؤدي الحرص على خفض معدل البطالة إلى خفضها بمعدلات أقل من معدل البطالة الطبيعي. وبالتالي تكون السياسة النقدية التوسعية التي تستهدف خفض البطالة سببا في حدوث التضخم. لأن استهداف معدل بطالة أقل من معدل البطالة الطبيعي سيصاحبه ارتفاع في مستوى الأجور يصاحب ذلك زيادة في الطلب الكلي.